التصريف[1]

التصريف: هو العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك، ومتعلقة من الكلم الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف وهو نوعان: معرفة حروف الزيادة ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩١٥–حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

يعني: أن الحرف وما أشبه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله التصريف، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجوز في قوله (**من الصرف**) فأطلق الصرف على التصريف لضرورة ... و(**حرف**) مبتدأ و(**شبهه**) معطوف عليه وسوغ الابتداء بحرف عطف المعرفة عليه، و(**بري**) خبر المبتدأ وأصله بريء على وزن فعيل فخففه بحذف الهمزة ويحتمل أن يكون بري فعلا ماضيا والأول أجود لأن فعيلا يجوز الإخبار به عن أكثر من واحد، و(**ما**) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (**سواهما**) وخبرها (**حري**) أي حقيق، و(**بتصريف**) متعلق بحري.

ثم قال:

٩١٦– وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاثِيٍّ يُـرَى قَابَلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَـا غُيِّـرَا

يعني: أن ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف، ففهم منه أن أقل ما توجد ليه الأسماء والأفعال وبالوضع ثلاث أحرف لأن الأسماء والأفعال قابلة التصريف كما مضى في البيت الذي قبله، وفهم منه أيضاً أن الأسماء والأفعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو يد ودم، وعلى حرف واحد نحو م الله في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو بع وخذ، وعلى حرف واحد نحو فعل أمر من وقى.

و(**أدنى**) اسم (**ليس**) و(**من ثلاثي**) متعلق بـ (**أدنى**) و(**يرى**) في موضع خبر ليس و(**قابل**) مفعول ثان بـ (**يرى**) ومفعوله الأول ضمير مستتر عائد على (**أدنى**) ويجوز أن يكون (**قابل**) مرفوعا على أنه اسم (**وليس**) و(**أدنى**) منصوب على أن يون مفعولا ثانيا

---

(١) **التصريف، هو**: علم يُبْحَثُ فيه عن أحكام بِنْيَة الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

ويختص بالأسماء المعربة، والأفعال المتصرِّفة. أما الحروف وشبهها (أي: الأسماء المبنيّة، والأفعال الجامدة) فليس للتصرف عَلاقة بها.

والتصرف أصل في الأفعال؛ لكثرة تغيرُّها، ولظهور الاشتقاق فيها، بخلاف الأسماء.

لـ (**يرى**) والتقدير: وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثي، و(**سوى**) استثناء، و(**ما**) موصولة وصلتها (**غيرا**).

ثم قال:

٩١٧- وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

يعني: أن الأسماء على قسمين: مجرد من الزيادة ومزيد فيه، فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل، غاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهيباب مصدر اشهاب، و(**منتهى**) اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أي ومنتهى حروف اسم وخبره (**خمس**) وإنما أسقط التاء من (**خمس**) لأن حروف التهجي يجوز تذكيرها وتأنيثها، و(**ان تجرد**) شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، و(**ان يزد فيه**) شرط وجوابه الفاء وما بعدها (**سبعا**) مفعول بـ (**عدا**) وقد فهم من هذا البيت والذي قبله أن الاسم المجرد ثلاثي أنواع: ثلاثي ورباعي وخماسي، وقد أشار إلى الاسم الثلاثي بقوله:

٩١٨- وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِيِّ افْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيَةٍ تَعُمْ

(**غَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِيِّ**) هو أوله وثانية، فالأول قابل للمحركات الثلاث، والثاني قابل للحركات والسكون، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر وزنا وهي التي تقتضيها القسمة العقلية وهي مفهومة من البيت، فـ (**افْتَحْ وَضُمْ... وَاكْسِرْ**) يعني في كل واحد منها فهذه تسعة، (**وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيَةٍ**) مع الحركات الثلاث في الأول، فهذه ثلاثة إلى تسعة اثنا عشر، ومثلها على ترتيب النظم فعل نحو جمل، وفعل نحو عضد، وفعل نحو كتف، وفعل نحو قتب، وفعل نحو عنق، وفعل نحو دئل، وفعل نحو عنب، وفعل بكسر الأول وضم الثاني وهو مهمل وفعل نحو إبل، وفعل نحو فلس، وفعل نحو قفل، وفعل نحو عدل، إلا أن المستعمل منها عشرة، وواحد مهمل وواحد قليل، وإلى ذلك أشار بقوله:

٩١٩- وفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

وإنما أهمل (**فعل**) لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قرئ: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] بكسر الحاء وضم الباء وإنما قل (**فعل**) لاختصاصه بالفعل، وفهم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل ومن ذلك قولهم دئل في اسم قبيلة وإليها ينسب أبو الأسود الدؤلي، ورئم في اسم الإسبت. و(**غير**) مفعول مقدم بـ (**اكسر**) وهو مطلوب لـ (**افتح وضم**) فهو من باب التنازع، و(**تسكين**) مفعول بـ (**زد**) و(**نعم**) مجزوم على جواب الأمر ومعنى (**تعم**) أي تستوفي جميع أوزان الثلاثي، و(**فعل**) مبتدأ، و(**أهمل**) خبره، و(**لعكس يقل**) مبتدأ وخبر، و(**لقصدهم**) متعلق بـ (**يقل**) وقصد مصدر

مضاف إلى الفاعل، و(**تخصيص**) مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(**بفعل**) متعلق بـ (**تخصيص**) ثم أشار إلى الفعل الثلاثي فقال:

٩٢٠-وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ وَنَحْوُهُ ضُمِنْ

فذكر له أربعة أبنية: فعل بفتح الفاء والعين معا نحو ضرب وذلك مستفاد من قوله (**وافتح**) وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله (**وضم**). وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله (**واكسر**). الرابع فعل يضم الفاء وكسر العين مبنيا للمفعول، وفهم من سكونه عن الفاء أن حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء، وفهم منه أنها فتحة لأن الفتحة أخف من الضم فاعتبارها أقرب.

وفهم من قوله (**وزد نحو ضمن**) أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائدا على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل؟ و(**الثاني**) مفعول بـ (**اكسر**) وهو مطلوب لـ (**افتح**) و(**ضم**) من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و(**من فعل**) في موضع الحال من (**الثاني**). ثم انتقل إلى الرباعي المجرد والمزيد من الأفعال:

٩٢١- وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

يعني: أن غاية الفعل بالأصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج، وفهم من البيت الذي قبله أن للرباعي بنية أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج لذكرها في الثلاثي إذ لا فرق وأن غايته بالزيادة سنة أحرف بالزيادة سنة أخرى نحو استخرج وإعرابه واضح. ثم انتقل إلى الرباعي الأصول من الأسماء فقال:

٩٢٢- لاسْمٍ مُجَرَّد رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ

٩٢٣- وَمَع فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلا فَمَعَ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلا

فذكر ستة أبنية: الأول (**فعلل**) بفتح الأول والثالث نحو جعفر، والثاني (**فعلل**) بكسر الأول والثالث نحو زبرج للسحاب الرقيق. والثالث (**فعلل**) بكسر الأول وفتح الثالث نحو درهم. الرابع (**فعلل**) بضم الأول والثالث نحو جرهم لاسم قبيلة. الخامس (**فعلل**) بكسر الأول وفتح الثاني وتشديد الثالث نحو قمطر. السادس (**فعلل**) بضم الأول وفتح الثالث نحو جحدب لذكر الجراد. وفي هذا البناء السادس خلاف مذهب الكوفيين والأخفش أنه بناء أصلي ومذهب سائر البصريين أنه مخفف من فعلل بالضم وفي تأخيره له إشعار بهذا الخلاف. ثم انتقل إلى الخماسي المجرد فقال: (**فإن علا... فَمَع فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلا**).

٩٢٤- كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْد أَو النَّقْصِ انْتَمَى

يعني: فإن علا الرباعي أي جاوز فهو خماسي وذكر له أربعة أوزان: الأول (**فعلل**) بفتح الأول والثاني والرابع مدغما فيه نحو سفرجل. الثاني (**فعلل**) بفتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جحمرش. الثالث (**فعلل**) بضم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث مشددا نحو قد عمل. الرابع (**فعلل**) بكسر الأول وإسكان الثاني وفتح الثالث وبعده لام مشدد نحو: قرطعب.

ثم قال: (**وما. غَايَرَ لِلزَّيْد أَو النَّقْصِ انْتَمَى**) يعني أن ما غاير ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو منسوب إلى الزيادة أو النقص وفي تخصيص الشارح والمرادي ذلك بالأسماء نظر.

وفهم منه أن المخالف أربعة أنواع: المزيد من أسماء نحو كنهبل وسائر المزايدات وهي كثيرة تزيد عن ثلاثمائة بنية، والمنقوص من الأسماء نحو يد ودم، والمزيد من الأفعال نحو انطلق واستكبر، والمنقوص منها نحو قم ودع وقمت. و(**ما**) مبتدأ وهي موصولة وصلتها (**غاير**) وخبرها (**انتمى**) أي انتسب و(**للزيد**) متعلق بـــ (**انتمى**) ومعنى الزيد الزيادة. ثم قال:

٩٢٥-وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالَّذي لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احتُـــذي

يعني: أن الحرف إذا لزم في تصاريف الكلمة حكم بأصالته، وإن لم يلزم وسقط في تصاريف الكلمة فهو زائد، ويعني بالحرف حرف التهجي فيحكم في نادم بالصلة النون وزيادة الألف لثبات النون وحذف الألف في ندم، والتاء في (**احتذى**) زائدة لسقوطها في حذا يحذو، و(**الحرف**) مبتدأ، و(**إن يلزم**) شرط، والفاء جواب الشرط، و(**أصل**) خبر مبتدأ محذوف أي فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف، و(**الذي**) مبتدأ وصلته (**لا يلزم**) و(**الزائد**) خبر (**الذي**) و(**مثل**) منصوب على الحال من الضمير المستتر في (**الزائد**) ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ أي وذلك مثل، ومعنى (**احتذى**) اقتفى.

ثم قال:

٩٢٦- بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي وَزْنٍ وَزَائِـــدٌ بِلَفْظِـــهِ اكْتُفِـــي

يعني: أنك إذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل، فتعبر عن أول كلمة بالفاء وعن الثاني بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ في ذلك على حركات الموزون، فإذا قيل لك: ما وزن ضرب؟ قلت: فعل بفتح الفاء والعين، وإذا قيل لك: ما وزن عمرو؟ قلت: فعل بسكون العين، فإن كان في الكلمة الموزونة زائد نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي**) يعني أنك تكتفي بذلك الحرف الزائد ويتصل به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء، فتقول في وزن جوهر

فوعل، وفي وزن عثير فعيل، هذا كله في الثلاثي الأصول، وأما الزائد على الثلاثية فقد أشار إليه بقوله:

٩٢٧- وَضَاعِفِ اللامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

يعني أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي أصل من الكلمة ضعفت اللام أي زدت عليها لاما أخرى عامل بها الحرف الرابع، وقد فهم من ذلك أن الزائد على الثلاثة صورتين: إحداهما في الرباعي فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق في وزنها فعلل وفعلل، والأخرى في الخماسي، لما علمت من أن الاسم يكون خماسي الأصول فتقول في سفرجل فعلل بتضعيف اللام مرتين لتصل الزنة إلى خمسة أحرف، ثم إن الزائد في الكلمة الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم أنه ينطق بها في الوزن على حالها، وإن كان بتضعيف أصل فقد أشار بقوله:

٩٢٨- وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

يعني: إذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله في الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل، فإنكان مضعف الفاء نحو مرمريس قلت في وزنه فعفعيل، وإن كان مضعف العين نحو اغدودن قلت في وزنه افعوعل، وإن كان مضعف اللام نحو جلب قلت في وزنه فعلل.

وقوله (**يضمن**) متعلق بـ (**قابل**) و(**قابل**) فعل أمر وفعل بفتح الفاء، و(**الأصول**) مفعول بقابل، و(**في وزن**) متعلق بقابل، و(**زائد**) مبتدأ وخبره (**اكتفى**) و(**بلفظه**) متعلق باكتفى، و(**اللام**) مفعول بـ (**ضاعف**) و(**أصل**) فاعل بفعل مضمر يفسره (**بقي**) والفستق اسم جمع واحدة فستقة اسم شجرة وهو فارسي معرب، و(**إن يك**) شرط و(**الزائد**) اسم (**يك**) والفاء وما بعدها جواب الشرط، و(**ما**) مفعول أول بـ (**اجعل**) وهي موصولة وصلتها (**للأصل**) و(**له**) في موضع المفعول الثاني لـ (**اجعل**).

ثم اعلم أن ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين: الأول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف، والآخر ما دل فيه الاشتقاق على زيادة أحد حروفه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٩٢٩-وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفِ فِي كَلَمْلَمِ

يعني: أن نحو (**سمسم**) يحكم على حروفه كلها أنها أصول وأنه رباعي لأن أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلا لأقل الأصول، وليست أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معا، ثم أشار إلى الثاني بقوله: (**وَالْخُلْفِ فِي كَلَمْلَمِ**) يعني: أن فيها كان من نحو (**لملم**) فعل أمر من لملم مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خلافا لمذهب

البصريين أن حروفه كلها أصول نحو سمسم، فوزن (**لملم**) عندهم فعلل، ومذهب الكوفيين أن الأصل لمم بالتضعيف فأبدل من ثاني المضعفين لام كراهية التضعيف. ثم شرع الناظم في بيان ما تطرد زيادته وبدأ بالألف فقال:

٩٣٠- فَأَلِفُ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

يعني: أن الألف إذا صاحب ثلاثة أصول حكم بزيادتها، لأن الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة، وقد علمت زيادتها بالانشقاق فحمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعماد وسلمى، وفهم منه أن الألف إذا صحبت أصلين فقد ليست زائدة نحو باب وقال، بل هي في الأسماء المتمكن والأفعال المتصرفة بدل من ياء وكألف باع ورمى وناب أو من أو كألف قال ودعا وتاب وعصى، ولا تزاد الألف أولا وتزاد ثانية كضارب، وثالثة كعماد، ورابعة كشملال، وخامسة كقرقرى، وسادسة كقبعثري، وقوله (**فألف**) مبتدأ، و(**أكثر**) مفعول بـ (**صاحب**) و(**من**) متعلق بـ (**أكثر**) والجملة من (**صاحب**) ومعموله في موضع الصفة لـ (**ألف**) و(**زائد**) خبر ألف، و(**المين**) الكذب ويشارك الألف فيما ذكر الياء والواو وإلى ذلك أشار بقوله:

٩٣١- وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا

يعني: أن الياء والواو كالألف في الحكم عليهما بالزيادة إن صحبتا أكثر من أصلين إلا إذا تكررتا في لفظ اسم ثنائي مكرر نحو قولك (**يُؤْيُؤ**) مصدر وعوع السبع إذا صوت، وفهم من قوله: (**وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ**) أن الواو والياء إذا صحبتا أصلين حكم بأصالتهما نحو بيع ويوم، وفهم من قوله (**إِنْ لَمْ يَقَعَا**) إلى آخر البيت أنهما إذا أصبحنا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجهور، وتزاد الياء أولا كيرمع، وثانية كصيرف، وثالثة كعثير، ورابعة كحذري، وخامسة كسلحفية، ولا تزاد الواو ولا وتزاد ثانية كجوهر، وثالثة كجهور، ورابعة كعصفور، وخامسة كقمحدوة، و(**اليا**) مبتدأ، و(**الواو**) معطوف عليه، و(**كذا**) خبر عنهما، ويحتمل أن يكون (**كذا**) خبرا عن الياء، و(**الواو**) مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأول عليه، (**إِنْ لَمْ يَقَعَا**) شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، و(**كلما**) في موضع الحال من الألف في (**يقعا**).

ثم قال:

٩٣٢- وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

يعني: أن الهمزة والميم متساويتان في أنهما إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما نحو: أفضل

وأحمر ومكرم ومنطلق، وحمل عليه سواه نحو: أفكل ومخلب، وفهم من قوله (**سبقا**) أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول.

وفهم من قوله (**تحققا**) أنا الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تحقق أصالتها لم يحكم بزيادتها إلا بدليل نحو أيدع لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعل، أو الياء فيكون وزنه أفعل نحو صيرف، لكن الهمز فيه زائدة لأن باب أفعل أكثر من باب فيعل، إلا أن الهمزة إذا وقعت آخر قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتي.

(**وهَمْزٌ وَمِيمٌ**) مبتدأ وخبرهما (**كذا**) و(**سبقا**) في موضع لـ (**هَمْزٌ وَمِيمٌ**) و(**ثلاثة**) مفعول بـ (**سابقا**) و(**تأصيلها**) مبتدأ، و(**تحققا**) في موضع الخبر وهو مبني للمفعول والجملة خبر المبتدأ. ثم قال:

٩٣٣- كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

يعني: أن الهمزة تطرد أيضاً زيادتها إذا وقعت آخرا بعد ألف، وقيل الألف ثلاثة أحرف فصاعدا نحو: حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء، وفهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله أن الهمزة لا تطرد زيادتها وسطا ولا آخر بعد غير ألف، وفهم منه أنه إن تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو: كساء ورداء، و(**همز**) مبتدأ وخبره (**كذا**) و(**آخر**) نعت لـ (**همز**) و(**بعد ألف**) نعت بعد نعت، و(**لفظها**) مبتدأ وخبره (**ردف**) و(**أكثر**) مفعول بردف والجملة في موضع النعت أيضاً.

ثم قال:

٩٣٤- وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالهَمْزِ وَفِي نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

يعني: أن النون يحكم بزيادتها في موضعين: أحدهما أن تكون آخرا بعد الف قبلها أكثر من حرفين وهو الذي عني بقوله (**كالهمز**) وذلك نحو: سكران وعثمان وزعفران، وفهم منه أنه لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو بيان، والآخر أن تقع وسطا وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو: عقنقل وحجنفل وغضنفر وهو الأسد. و(**النون**) مبتدأ وخبره (**كالهمز**) والظاهر أن في (**الآخر**) متعلق بأعني محذوفا، و(**أصالة**) مفعول ثان بـ(**كفى**) وفي (**كفى**) ضمير مستتر عائد على (**النون**) وهو المفعول الأول بكفي، وفي (**نحو**) متعلق بكفي.

ثم قال:

٩٣٥- وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالمُطَاوَعَهْ

يعني: أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو: قائمة وقامت، وفي المضارعة نحو: تقوم، ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام، والمطاوعة نحو: تكسر وتذكر، وفهم من تمثيله

بالاستفعال أنا لسين تزاد مع التاء و لم ينص على زيادتها في حروف الزيادة، وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو يقوم وأقوم وتقوم إذ لا فرق. و(**التاء**) مبتدأ والخبر محذوف أي والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفل مضمر تقديره وتزاد التاء، و(**في التأنيث**) متعلق بالخبر إن قدرت التاء مبتدأ وبالفعل إن قدرتها فاعلا.

ثم قال:

٩٣٦- وَالْهَاءُ وَقْفًا كَلِمَهْ وَلَمْ تَـرَهْ وَاللامُ فِي الإِشَـارَةِ الْمُشْـتَهِرَهْ

يعني: أن الهاء تزاد في الوقف وهي هاء السكت وقد تقدم في الوقت مواضع زيادتها والتحقيق أن هاء السكت ليست كحروف الزيادة لأن حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة، وهاء السكت جيء بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجي، و(**الهاء**) إما مبتدأ محذوف الخبر أو فاعل بفعل محذوف كما تقدم في قوله (**والتاء**) و(**وقفا**) مصدر في موضع الحال من الهاء أي موقوفا عليها أو مفعول له أي تزاد للوقف ثم مثل بقوله (**كلمة**) وهي على حذف القول أي كقولك لمه، وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني (**كلمة**) ثلاثة أحرف وهي: كاف التشبيه ولام الجر وهاء السكت، واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت بها اللفظ في رجز وهو:

يـا قَارِئـاً ألفيـةَ ابـن مالـكِ وسـالكاً في أحسـن المَسَـالكِ
في أيِّ بَيْـت جـاءَ في كلامـه لفـظٌ بَـديعٌ الشـكل في نظامـه
حروفُـه أربعـةٌ تُضَـمُّ وإنْ تَشَـأْ فُقـلْ ثَـلاثٌ واسْـمُ
وهـو إذا نَظَـرْتَ فيـه أَجْمَـعْ مركَّـبٌ مـنْ كَلِمَـات أَرْبَـعْ
وصَارَ بالتركيـب بعـدَ كلمـهْ وقـد ذكـرتُ لْفَظَـهُ لتَفْهَمَـهْ

ثم قال: (**وَاللامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ**) يعني أن اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشارة نحو: ذلك وتلك وأولئك وهنالك. و(**اللام**) معطوف على الهاء فيجري فيه ما تقدم في الهاء. ثم قال:

٩٣٧- وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلا قَيْـد ثَبَـتْ إِنْ لَمْ تَبَـيَّنْ حُجَّـةٌ كَحَظَلَـتْ

يعني: أن كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطراد الزيادة تمنع زيادته إلا إذا قام على زيادته دليل من المشتاق أو غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وإن لم تكن في موضع اطراد زيادة النون كقولهم: حظلت الإبل بكسر الظاء إذا أكثرت من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فسقوط النون من حظلت دليل على زيادتها في حنظل وأمثال ذلك كثيرة.

و(**زيادة**) مفعول بـــ (**امنع**) و(**بلا قيد**) متعلق بـــ (**زيادة**) و(**ثبت**) في موضع الصفة لـــ (**قيد**) و(**ان**) شرط ويجوز ضبط (**تبين**) بفتح التاء مبنيا للفاعل وأصله تبين فحذفت إحدى التاءين و(**حجة**) على هذا فاعل بـــ (**تبين**) ويضم التاء على أنه للمفعول مضارع بين و(**حجة**) على هذا نائب عن الفاعل.

obeikandl.com